دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدينة زبيد دراسة في النسيج الحضري
المصدر:	مجلة الدراسات الاجتماعية
الناشر:	جامعة العلوم والتكنولوجيا
المؤلف الرئيسي:	العشاوى، عبدالحكيم ناصر
مؤلفين آخرين:	الأشعب، خالص حسنى(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 12, ع 23
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	ابريل
الصفحات:	164 - 200
رقم MD:	28753
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المجتمع الحضري، الجغرافية البشرية، زبيد (اليمن)، اليمن، المدن العربية، التخطيط العمراني، التراث الشعبي، التوقعات المستقبلية، الموقع الجغرافي، السكان، التطور العمراني، الأراضي السكنية، الأحوال الثقافية، التجارة، الفن المعماري، المباني الثرية، التحديث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/28753

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدينـــة زبيـــد
دراسة في النسيج الحضري

د. عبد الحكيم ناصر العشاوي
أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك - كلية الآداب - جامعة تعز
أ.د. خالص حسني الأشعب
.أستاذ الجغرافيا البشرية - كلية التربية/ أرحب - جامعة صنعاء

مقدمـــة:

يتوجه هذا البحث نحو دراسة مدينة زبيد دراسة تخطيطية تستند إلى استيعاب لواقع حالها ومحاولة تجذير عناصر هذا الواقع، المتمثل بمخطط المدينة وعمارتها بقدر تفاعل ذلك مع الوظائف المختلفة ومكوناتها في مراحل تطور المدينة وصولاً إلى واقعها الحالي. وقد ساعد على فهم هذا الواقع الاطلاع على ما هو متاح من مصادر ومراجع ومخططات تخص المدينة. ولا يكتفي البحث بذلك، بل يستهدف استشراف معطيات واقع المدينة لتأشير توجهات لتطويرها المستقبلي، مما يخدم متخذ القرار في الحفاظ على هذه المدينة العريقة، وضمان نموها نمواً لا يتعارض مع إرثها الحضاري الفريد في المخطط والعمارة.

إن هذه الطريقة في تحليل الظاهرة الحضرية تساعد على الكشف عن خصوصية المدينة ضمن منظومة المراكز الحضرية في اليمن والوطن العربي.

إن ظهور مدينة زبيد في موضعها وموقعها القائم يدل على ذهنية متفتحة للمخطط، ذلك أنه استوعب البعد المكاني بتراتيبه، بدءاً من موضع المدينة المميز ووصولاً إلى علاقاتها الوظيفية على مستوى اليمن والأقاليم المجاورة لها.

وبذلك ساعدت معطيات الموضع والموقع على استمرارية وجود المدينة وأداء أدوارها مكاناً مركزياً - وأن تباينت درجة المركزية هذه - من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المدينة.

تحديد منطقة الدراسة

تشمل المنطقة المعمورة لمدينة زبيد عام ٢٠٠٢م، بمساحة تبلغ ٤ كم٢ ويسكنها ٢١٠٠٠ نسمة فقط.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

إن نمو توزيع عناصر النسيج الحضري في مدينة زبيد خلق نسيجاً معمارياً مميز وكان ذلك نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وإدارية مرتبطة بمراحل تطور المدينة، فتوجه هذا البحث لدراستها، من أجل تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومن أجل تنظيم مسار نمو المدينة مستقبلاً.

تفتقر المدينة إلى دراسات تفصيلية تبحث في دراسة النسيج الحضري للمدينة، مما أتاح للباحثين أن يوظفا الحقائق الجغرافية بنظرة شمولية لفهم - وتحليل - النسيج الحضري للمدينة بدافع الخروج بمقترحات منبثقة تؤشر تحليل بنية نسيج المدينة، مما يخدم متخذ القرار في ممارساته التخطيطية لتنظيم - وإدارة - المدينة، ولرسم صورة أفضل لمستقبلها.

هدف الدراسة

يهدف البحث إلى تتبع التطور العمراني لمدينة زبيد ضمن نسيجها الحضري، وذلك بمعرفة مراحل تطورها لتحليل وتفسير نسيجها الحضري، لتأشير التوجهات المستقبلية للمدينة، لتقديم المقترحات المناسبة التي يأمل البحث أنها ستسهم في موازنة النسيج العمراني في المدينة.

منهجية الدراسة

سعياً وراء تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على النسيج الحضري لمدينة زبيد اعتمادا على العمل الميداني و المكتبي.

الموضـــع والموقـــع:

الموضع:

تم تخطـيط المدينـة في موضـع سـهلي يتميـز بجيولوجيـة وتضـاريس ملائمـة لإعمـار المكـان وإقامـة المنشـآت واسـتعمالات الأرض الـتي يـراد لهـا. ويُكمـل ذلـك مناخ مناسب لفترة ليست بالقليلة من السنة، وبخاصة في جانب الأمطار، ويتفاعل ذلك مع مصادر مياه سطحية تمثلها الأودية وعيون الآبار التي تساعد على ديمومة الحيـاة بجوانبهـا المختلفـة، خاصـة وأن للموضـع هـذا تربـة غنيـة تسـتجيب لتطلـع مجتمـع المدينـة في الزراعـة والرعـي بأشـكالهما المختلفـة، فضـلاً عـن أن لهـذا الموضـع ميـزة أخـرى تتمثـل في إمكانيـة التوسـع بـأكثر مـن اتجـاه، متـى دعـت الحاجة إلى ذلك. ترجمت أهمية هـذا الموضـع على الأسـاس الاقتصـادي للمدينـة، حيث وفر الموضع فرص استثمار الأرض في زراعة الحقول وإقامة البساتين وتوفير المـواد الأوليـة الـتي يمكـن توظيفهـا في البنـاء والإنشـاء وعـدد مـن الصـناعات الحرفية، مما ترتب عليه توسع فرص العمل لمن هم في سن العمل من أبناء المدينة وأقاليمها التابعة.

وهكـذا كـان موضع المدينة هبة من الله، فأمـا مـن الشـمال عبر وادي رمـاع المتصل في الجنوب الغربي بوادٍ آخر، حمل اسمها في الجنوب، هو وادي زبيد، ومثل هذان التوأمان مصادر حياة ورخاء للمدينة جعلها مزدهرة قوية، مقارنة مع حالات الضعف التي ربما كان مصدر خطر عليها.

ولا يخلو موضع مدينة زبيد من مميزات كامنة تعزز قدرة المدينة على الدفاع عن ذاتها متمثلة في الجبال التي تطل عليها من جهة الشرق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض مزايا الموضع هذا قد أشارت إليه بعض المراجع التاريخية[1].

الموقع:

تقع مدينة زبيد فلكياً على خط طول ٣١ ٤٣° شرقاً وعلى دائرة عرض ١٨ ١٤° شمالاً، مما جعلها في موقع مهم - غرب اليمن قريبة من البحر الأحمر - الذي أدى إلى اتصالها بالعالم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فأصبحت مركزاً ثقافياً عالمياً.

تفاعلت مزايا الموقع مع معطيات الموضع، فكان قدر المدينة أن تحتل موقعاً مهماً في التاريخ الحضاري لليمن وللأمة، ذلك أن موقعها كان مؤشراً لمدى - ونوع - العلاقات مع أجزاء اليمن المختلفة. وفي حالات الازدهار تطلعت المدينة عبر موقعها على البحر الأحمر لتجعل منه نافذة على العالم، موظفةً معطيات ساحل تهامة لدعم اقتصادها، وموثقةً علاقات اقتصادية ناجحة مع صنعاء والمدن الأخرى، مما يفسر تبوّءها المرتبة الثانية في الأهمية والحجم بعد صنعاء. لم يأت ذلك بالمصادفة المكانية، بل لأنها تقع على أهم شرايين الحركة في اليمن المساهم في تأثير المسار الحضاري لها عبر التاريخ، فهي في مكان له مركزيته لأدائه وظيفة عقدة لأنظمة الطرق الإقليمية. جاءت زبيد منذ النشأة، مدينة مراحل، مؤدية لوظيفة المحطة التي تنتهي عندها طرق مهمة، وتتفرع منها طرق أخرى لا تقل أهمية عنها، وقد لوحظت هذه الأهمية في مصادر تاريخية[٢]. وارتبطت أهمية موقع المدينة بدورها السياسي الذي احتلته، فهو عالي الاستقطاب في مراحل الازدهار المرافقة لوظيفتها العاصمية[٣] كما حدث حينما كانت عاصمة الدولتين الزيادية والنجاحية حتى بداية القرن الخامس الهجري[٤] (٤٠٧هـ / ١٠١٦م) مقارنةً مع تراجع درجة الاستقطاب في المراحل التي أصبحت فيها مدينة ظل. وفي كل ذلك فقد تأثر موضع المدينة بموقعها الفلكي والجغرافي، وتبعد عن مدينة صنعاء بـ ١٥٣ كم، وعن مدينة عدن بـ ٢٦٧ كم، وعن مدينة الحديدة بـ ٧٥ كم، وعن مدينة تعز بـ ١٠٠ كم، وعن البحر الأحمر بـ ٢٥ كم، مما يفسر ديمومة مركزية هذه المدينة.

النشأة:

تشير مصادر تاريخية إلى أن المدينة قد اختطت[٥] عام ٢٠٤هـ*. حين اختطها محمد بن عبدالله بن زياد الأموي بتوجيه من الخليفة العباسي المأمون، وكانت أول عاصمة لأول إمارة شبه مستقلة في اليمن، وكانت مركزاً لأحد مخاليف اليمن** وحملت اسم مخلاف زبيد ومخلاف الحصيب وهو الاسم القديم لزبيد، كما وصفت أنها قصبة مخلاف[٦].

إن من يستقرئ نسيج المدينة القائم (مخططاً وعمارة) يستطيع توضيح أهمية الدور المركزي الذي أنيط بالمدينة، والذي عُبر عنه بتعزيز إمكانيته الدفاعية، إذ سرعان ما أُدير على المدينة سورٌ لهذه الغاية. وهكذا جاءت مدينة زبيد وريثة لمستقر يحمل الاسم ذاته، إلا أن الوظائف المراد من المدينة الجديدة التي هي في الواقع وريثة أدوار كوكبة من المستقرات البشرية ريفية وحضرية في إقليمها مثل: مُشال ومخريف والقرشية والتربية والقرنب والحجف والسلامة. إن ذلك يؤشر إلى الأهمية الوظيفية التي عززت من الدور المركزي للمدينة، متمثلاً في الوظائف الإدارية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية لها. إن من يستقرئ تاريخ المدينة سيكتشف ديمومة الوظيفة المركزية - مكان مركزي يخدم أقاليمه المتباينة في المساحة حسب المراحل - بالرغم من حقيقة فاعلة في تشكيل المدينة عمرانياً وتخطيطياً تتمثل بثلاثة ظواهر:

الأولى: تكامل وتفاعل الوظائف المذكورة أعلاه.

الثانية: تغير أهمية هذه الوظائف فيما بينها، مثلاً تتقدم الوظيفة الإدارية أو السياسية في مرحلة، وتتراجع في مرحلة أخرى لتبرز الوظيفة الاقتصادية أو غيرها.

---

* توجد مصادر أخرى تشير إلى أن نشأتها عام ٢٠٣ هـ.

** كان اليمن يتكون من ٢١ مخلافاً.

الثالثة: استمرار الدور الثقافي للمدينة الذي كان وراء بقائها مشعة على خارجها صامدة أمام ما تعرضت له من غزوات متتابعة، ذلك أن موضعها وموقعها تعزز بهذه الوظيفة ممثلة بالجوامع والمساجد والمدارس والأربطة والمشاهد. موزعةً بصيغة متوازنة على أنحاء المدينة مشكلةً منظومة متكاملة تستقطب أبناء المجتمع ونشاطاتهم عبر مراحل نمو المدينة.

عبرت وظائف المدينة عن ذاتها بنماذج معمارية تخطيطية متكاملة لتعطي للمدينة نسيجها الرقيق المتماسك الناعم، في ضوء صغر معدل مساحة الوحدات المعمارية المكونة له عموماً وطبيعة أنظمة المسالك (الطرق) المنسجمة مع التقنيات ووسائل النقل وقتذاك.

مراحل التطور العمراني للمدينة:

ترتب على خصوصية نشأة - وتطور - مدينة زبيد أن أخذت صيغة في التغيير، نمواً كان أم ركوداً أم تراجعاً، تكاد تكون فريدة لا تتكرر إلا نادراً في بعض الحالات. هذا ما يمكن متابعته في مراحل تطور المدينة.

المرحلة الأولى: (امتدت حتى عام ١٩٦٣م)

في هذه المرحلة تم كل التغيير ضمن سورها القائم، وفي مطلع تطورها كان التغيير قد تجاوز السور الأول، الأمر الذي دفع إلى إقامة سورٍ ثانٍ يحتضن التوسع الجديد، وهذا الآخر لم يكن عائقاً أمام التطور العمراني، الأمر الذي أدى إلى تجاوز السور الثاني من خلال إقامة المساكن واستعمالات الأرض الأخرى. وفي مسار التطور العمراني، لم يعد هذا السور قادراً على منع مزيد من التطور مما أدى إلى بناء سور ثالث ومن ثم سور رابع في عصر الازدهار[٧]، كما حدث في القرن الرابع عشر الميلادي إذ احتلت المدينة المرتبة الثانية بعد صنعاء[٨]، يأتي هذا التوسع استجابة للمكانة السياسية والاقتصادية والعلمية التي تبوأتها المدينة خلال هذه المرحلة، إذ مدت نفوذها في سهل تهامة والجزر المواجهة لها

فضلاً عن توسع نفوذها داخل اليمن، كما حدث حين كانت مركزاً للدولة الزيادية وبعدها النجاحية حيث اتخذوها عاصمة لهم حتى ظهور الدولة الصليحية للمدة ١٠٢١ - ١١٥٨م خلال حكم بني مهدي والأيوبيين الذين جاءوا بعدهم. وامتد هذا الازدهار حتى القرن الثالث عشر الميلادي (السابع الهجري). ومن مظاهر الازدهار وقت ذاك التوسع في إقامة المنشآت العسكرية والمدنية والإدارية والعلمية في المدينة، إلا أن هذا الدور بدأ يتراجع بعد القرن[٩] الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري) بعد انتقال العاصمة الرسولية إلى مدينة تعز.

ومن المباني الإدارية دار المُلك التي بقيت حتى القرن الثالث عشر الميلادي (السابع الهجري) وكان محاطاً بخندق فضلاً عن الحمامات والخانات (السمسرات)، ومن مظاهر التطور في هذه المرحلة توفير الخدمات لهذه المنشآت مثل الأحواض والمغاسل والمياضئ[١٠].

ومن أجل متابعة تطور نسيج المدينة، قدر عدد السكان ضمن السور الأول بعشرة آلاف نسمة يسكنون المدينة، ووصلت مساحتها ٠,٥ كم٢.

نمت المدينة ليتضاعف عدد سكانها ضمن السور الثاني ويصل إلى حوالي ٢٥ ألف نسمة في مرحلة الازدهار حين كانت الرقعة المبنية والمشغولة بالمساكن بدرجة أساسية، قد شغلت كل المساحة المسورة. وزادت مساحة المدينة لتصل إلى ٠,٨ كم٢. وبذلك تكون المدينة قد دخلت في مراحل الازدهار، الأمر الذي دفع إلى تشبيهها ببغداد في بنائها وبأنها أكبر من مكة، وعدد سكان المدينة كان متفوقاً على عدد سكانها في المرحلة المعاصرة في الوقت الحاضر* كانت المدينة

* تم تقدير عدد السكان باحتساب المساحة الكلية للمدينة مطروحاً منها مساحة نسبتها ٣٠٪ تغطي شبكة المسالك (الطرق) والساحات والاستعمالات غير السكنية. وقُسمت المساحة المتبقية على ١٥٠م٢ وهو المعدل التقريبي للوحدة السكنية في زبيد ومن ضمنها الأحواش، وقد مكن ذلك من معرفة عدد البيوت التي ضربت في ٥ كمعدل للأسرة الواحدة النووية مما أوصل إلى تقدير العدد الكلي للسكان.

مسورة بسور المدينة الذي مازالت معالمه قائمة في أكثر من مكان* وأبوابه قائمة. تتوزع هذه المساحة على استعمالات الأرض المختلفة، المتمثلة بالاستعمالات السكنية والثقافية والتجارية والحرفية والدفاعية والزراعية.

استعمالات الأرض السكني:

لم تتوفر نماذج من المساكن تعود إلى بواكير هذه المرحلة، ولكن المسح الميداني الذي أجراه الباحثان** والاطلاع على الخرائط والصور الجوية، وتجذير عدد من المساكن القائمة، مكن من الاستنتاج بأن مخططات المساكن التي تنفرد بها مدينة زبيد التي سيأتي إليها البحث في الموقع المناسب من المرحلة الثانية، استمرت معتمدة من المجتمع الزبيدي منذ القرن الخامس عشر الميلادي رغم أن البناء على هذه المخططات قد تغير أكثر من مرة في ضوء كون مواد البناء غير مقاومة للزمن والتغيرات الجوية والإهمال، وهي عوامل تساعد على تداعي المساكن.

كما يستنتج البحث أن مساكن مدينة زبيد كانت تتوزع على نظام الحارات الذي ورثته المرحلة القائمة المعاصرة، هذا النظام الذي يتكامل ليكون المدينة بمساكنها التي تدور في فلك جوامعها ومدارسها وأسواقها المترتبة، وفقاً لنظام متدرج لازالت معالمه قائمة حتى الوقت الحاضر.

يعكس المسكن الزبيدي أنموذجاً متناغماً مع البيئة الطبيعية والاجتماعية للمدينة، مستخدماً مواد بناء محلية متمثلة في الطين والنورة والجص والخشب والياجور والقضاض، على وفق خطة وتصميم وطراز توفر الحماية من تقلبات المناخ، ويحقق في الوقت نفسه أعلى درجات الخصوصية لساكنيه، تمكن

* مقارنة مع مساحتها في زمن ضعف الرسوليين البالغة ٤٠٠ هكتار. (المصدر: عبدالرحمن الحضرمي، ص١٤).

** المسح الميداني الذي قام به الباحثان في يوم ٢٠٠٢/٣/٢٥ لمدينة زبيد.

أصحاب المساكن من إجراء التوسعات المطلوبة أفقياً وأحياناً عمودياً لتوفير وحدات سكنية لمن يتزوج من أبنائهم.

وصلت كثافة السكان في هذه المرحلة في أوقات الازدهار ٢٥٠ شخص/هكتار وبكثافة سكنية تصل إلى أكثر من ٤٦ مسكن/هكتار. إلا أن ذلك لا يعني أن الكثافة متساوية، سواء كانت السكانية أم السكنية، في أنحاء المدينة المختلفة.

ويمكن القول أن الحالة في مدينة زبيد - كما في المدن العربية التقليدية - تتداخل المساكن للأسر الغنية مع مساكن ذوي الدخل المحدود في مختلف حارات المدينة، مثل حارة الجامع والجورة والعلوية، مما يعكس فعالية عامل التكافل الاجتماعي والتساكن المشترك وفق متغيرات القرابة والانتماء المكاني. وليس كما يحدث في مدن القرون الوسطى الأوروبية التي يكون للعامل الاقتصادي الدور الأول عاكساً الكثافة السكنية والسكانية.

استعمالات الأرض الثقافية:

انعكس الدور الثقافي والعلمي المتميز للمدينة على نسيجها العمراني والتخطيطي حيث وصل عدد الجوامع والمساجد إلى ٦٠ مسجداً[١١]، كانت تمارس أدواراً ثقافية فضلاً عن الدور الديني، وفي حالات أدوار مدنية متعددة أخرى. ومن أبرز هذه المساجد مسجد الأشاعر (صورة ١ و ٢) الذي بني في العام الثامن الهجري وهو من أقدم المساجد في اليمن، والجامع الكبير في زبيد الذي بني في القرن الثالث الهجري (٢٠٤هـ) ووسع أكثر من مرة في القرنين الخامس والتاسع[١٢] ومسجد الهنود، ومسجد الفرحانية، ومساجد أخرى للإسماعيلية.

تكاملت المدارس وعددها ٢٧ مدرسة[١٣] مع المساجد لإكمال الدور الثقافي للمدينة. حيث انتشرت المدارس الفقهية للمذاهب المختلفة والقراءات السبع والأحاديث الشريفة، فضلاً عن مدرسة مريم ومدارس المنصورية للحنفية

والنظامية والفيفية وميكايلية والمزجاجية والعاصمية والشمسية والهكارية وغيرها، إذ قدر عدد المدارس والمساجد بأكثر من ٨٧ مدرسة[١٤].

وفي هذا المسار احتلت المدينة عدداً من المشاهد منها مشهد السيد تقي الدين عمر بن أحمد البزار ومشهد أحمد الصياد[١٥] فضلاً عن عدد من الأربطة والزوايا. أثرت هذه المنشآت على نسيج المدينة في هذه المرحلة، ذلك أن هذه المنشآت تشير إلى الأهمية لمواقعها والمسالك التي تنتهي عندها أو تتفرع منها.

استعمالات الأرض التجاري الحرفي:

تمازجت التجارة والصناعات الحرفية في هذه المرحلة، حيث استقطبت الأسواق أهم المحلات التجارية، التي في حالات كثيرة تكون في جزء منها حرفية، حيث تصنع المنتجات الفخارية والجلدية والصياغة والطواحين والغزل والصباغة والأواني والأجراس والعطور وزيت السمسم، وتباع في نفس أماكن صناعتها وفي أماكن أخرى أيضاً.

إن طبيعة هذا الاستعمال يفسر إنشاؤها على جانبي المسالك الرئيسية، وقرب أبواب المدينة وعند مساجدها الرئيسية. ووصفت الأسواق في هذه المرحلة بأنها نظيفة وضيقة ومتخصصة مثل سوق البر والبز[١٦]، مما لا يزال قائماً في المرحلة المعاصرة. وإن استعمال الأرض التجاري في زبيد يمثل امتلاكها منافذ على سهل تهامة، فضلاً عن تطويرها لنظام مالي يتمثل في نظام المتقبلين* . كما يكمل ذلك نظام لرصد حركة التجارة عند أبواب المدينة من جبايات الرسوم (المكوس) على الأسواق** .

* المتقبل: يدفع للدولة مبلغاً ويجني الرسوم من المواطنين المستفيدين.

** هناك إشارة إلى ضرب الدينار في زبيد عام ٣٤٦هـ. (بغية المستفيد، ص١٧٤).

صورة (١) منارة جامع أبي موسى الأشعري

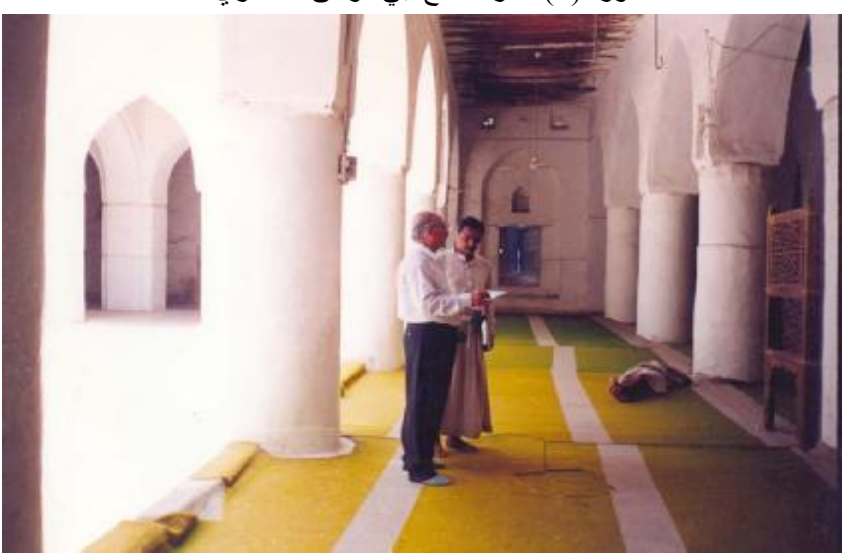

صورة (٢) الباحثان في أثناء الدراسة الميدانية

وفي الجانب الاقتصادي للمدينة طور نظام الأراضي وتم تصنيفها كما يلي:

١- أراضٍ حرة. ٢- أراضٍ مملوكة للأهالي.

٣- أراضٍ مملوكة للدولة. ٤- أراضي الأوقاف[١٧].

مما ينعكس على طبيعة عمران المدينة ومخططها وبالتالي نسيجها.

استعمالات الأرض الدفاعية:

كان لأهل زبيد حس دفاعي واضح في نسيج المدينة ممثلاً في عدد من الإجراءات والمنشآت، متمثلاً في رفع كثافة السكن، وبتشكيل المدينة الدائري أو شبه الدائري، حيث يقل محيط المدينة إلى ما يقرب من ١١ ٪ من إجمالي المحيط فيما لو أخذت شكلاً محيطياً آخر، مما يعزز إمكانية الدفاع الذي دعم هو الآخر بنظام دقيق للتسوير، فللمدينة أربعة أسوار، يمثل السور الحالي أو بقاياه آخر الأسوار وتمتلك الأسوار نظاماً مميزاً من الأبراج بلغ عددها ١٠٩ أبراج* بمعدل تباعد بين البرج والآخر ٨٠ ذراعاً[١٨] تمثل أبواب المدينة التي تنتظم بشكل شبه متقابل تمثل بباب ينفذ إلى الشرق يسمى باب الشباريق وباب الشام (سهام) في الشمال، وهو واجهة المدينة، وباب إلى الغرب هو باب النخل، وكان يسمى باب غلافقه متجه نحو البحر أي الغرب، وباب القرتب** ينفذ إلى وادي زبيد (صورة ٣ و ٤)، وعزز وظيفة السور خندق أقيم وقت ذاك، وأكثر من ذلك فقد بني دار للسلاح على باب شبارق، مما عزز من إمكانية الدفاع عن المدينة[١٩]. إن كل ذلك تكامل مع أنظمة المسالك ومداخل المساكن وأسوارها العالية، ليجعل من نسيج المدينة حصناً منيعاً تجاه أي غزو أو هجوم، وصمود مدينة زبيد أمام سلسلة من الغزوات شاهدةً على ذلك، إذ أن بإمكان المدينة

* قدر محيط المدينة ١٩٠٠ ذراع (بغية المستفيد ص ١٤٨).

** وقد كان لهذه الأبواب أسماء أخرى مثل باب شبارق وعدن والشام وغلافقة.

الصمود لمدد طويلة، حيث كان يوجد نظام لتخزين الحبوب في وقت توفر فيه منظومة الآبار الكفاية من الماء لسكان المدينة ونشاطهم.

صورة (٣) باب النخل أحد أبواب المدينة في الجهة الغربية

صورة (٤) باب الشباريق في الجهة الشرقية من المدينة

استعمالات الأرض الزراعية حول المدينة

وفر موضع المدينة إمكانات النشاط الزراعي ممثلاً بالتربة الصالحة للزراعة ومصادر المياه الجوفية والأمطار عزز ذلك تنامي الحاجة إلى الغذاء وذلك داخل المدينة وخارجها، حيث زراعة السمسم والقطن والعدس والذرة والدخن والبطيخ والموز... مما فعل النشاط الزراعي لسكان المدينة، وساعد على توسعها في حالة الازدهار خارج أسوارها، حيث أنشئ جامعان الأول خارج باب سهام والثاني جامع المحلاح[٢٠] مما يدل على تجاوز السكن لأسوار المدينة.

أثر النشاط الزراعي على نسيج المدينة من خلال تخفيف الكثافة العمرانية، حيث غالباً ما تستغل أحواش مساكن المدينة كبساتين أحياناً، فضلاً عن فضاءات معينة داخل وخارج الأسوار.

استمرت المدينة تؤدي مهامها ممثلة باستعمالات الأرض وعلاقاتها الإقليمية المترتبة على ذلك، إلا أن المؤشرات تدل على أن تراجعاً في مستوى الأداء قد بدأ ينتاب المدينة، وخاصةً بعد القرن الخامس عشر، حيث ضعفت الدولة الرسولية رغم حدوث بعض المظاهر العمرانية والنشاط الاقتصادي مدة السيطرة العثمانية ممثلة جملة من المباني كالقلعة (صورة ٥) وهي متعددة الوظائف، فهي للسكن والدفاع والإدارة، وجامع اسكندر باشا قرب القلعة (صورة ٦) وفيه نظام الحوش الذي يحاكي نمط الحوش في بعض الأقطار العربية الأخرى، وجامع كمال باشا خارج السور وجامع مصطفى باشا خارج السور* أيضاً، وعدد من المساجد والجوامع ودار الضيافة (في زمن الإمام أحمد حميد الدين) وبعض المساكن داخل وخارج السور، انعكس هذا التراجع الوظيفي على رقعة المساحة المبنية التي انحسرت نحو الداخل، لتترك فضاءات غير مبنية بين السور وبين الرقعة المبنية في مختلف الجهات. مثل السور طيلة المدة من القرن السابع عشر حتى

* دراسة ميدانية ٢٠٠٢/٤/٢٥م.

منتصف القرن العشرين خط تثبيت لنطاق حافة* يكاد يكون خالياً داخل وخارج السور. أي على جانبي خط التثبيت، تلك الظاهرة التي لم تتغير حتى دخول المدينة في مرحلتها الثانية. ترتب على هذا التراجع أن صغر حجم السكان ليصل إلى ما يقل عن ١٥ ألف نسمة في الخمسينيات من القرن الماضي.

كما تمثل في ارتفاع نسبة المساكن المتداعية والركود في بعض النشاطات الاقتصادية الأساسية.

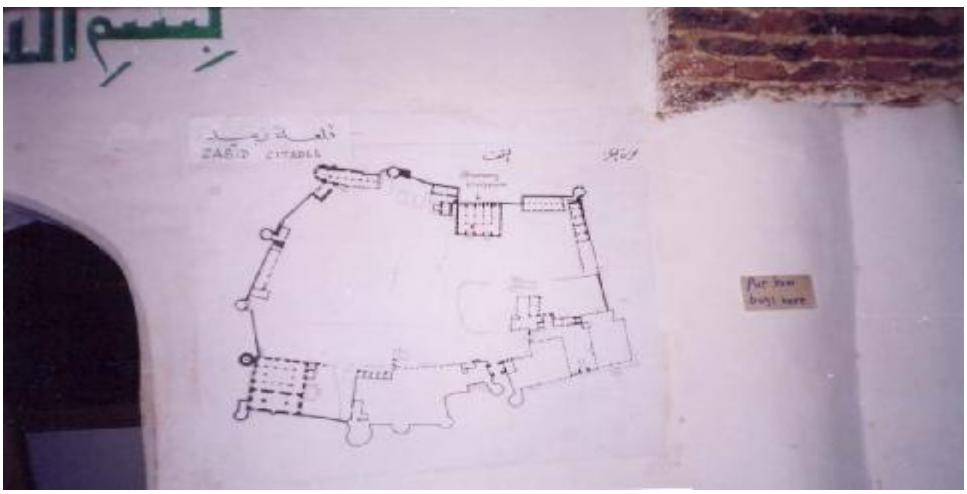

صورة (٥) مخطط يبين موقع مدينة زبيد

* يمثل خط التثبيت، سواء كان نتاجا بشريا مثل السور أو طبيعيا مثل مجرى مائي، دليل يمكن تحديد امتدادات نطاق الحافة Fringe Bell حوله، والذي يستقطب استعمالات ارض غير سكنية عادتاً، ذلك إن هذه الاستعمالات تبحث عن مساحات لا تتوفر في مركز المدينة عادتاً، وفي حالة المدينة الكبيرة يظهر أكثر من نطاق حافة.

صورة (٦) جامع اسكندر باشا على هامش المدينة الواقع داخل سور القلعة

المرحلة الثانية: (المعاصرة)

تمتد هذه المرحلة من ١٩٦٢ حتى الآن، وهي المرحلة التي ورثت المدينة فيها نسيجاً معمارياً متميزاً، كونه المجتمع خلال المرحلة السابقة، ذلك النسيج الذي لم يغط سوى ٥٠ - ٦٠ ٪ من مساحة المدينة ضمن سورها البالغ ٠,٨٥ كم طولاً وهي المساحة التي كانت عليها في مرحلة الازدهار. توزعت استعمالات الأرض على هذه المساحة بصيغ معمارية تخطيطية لها خصوصيتها المنبثقة من المرحلة السابقة، والمستجيبة لمتطلبات المرحلة المعاصرة في آن واحد، وتتمثل بالاستعمالات ذاتها التي كانت عليها. غطت هذه الاستعمالات مساحة قدرت

٢,٣كم٢ مغطية بذلك المدينة المسورة كلها بفضاءاتها المبنية وغير المبنية والامتدادات السكنية وغير السكنية خارج السور. إن هذا التوسع المكاني يفوق في مجمله نسبة النمو السكاني، إذ وصل عدد السكان عام ٢٠٠٢ م إلى ٢١ ألف نسمة فقط* ومساحتها البالغة ٤ كم٢. تعكس عملية تفوق وتائر النمو المساحي للمدينة على وتائر النمو السكاني ظاهره جديدة بصيغتها الحالية لنسيج المدينة، يتمثل ببعثرة البناء سكنياً كان أم غير سكني أولاً، ووجود فراغات واسعة غير مبنية داخل السور وخارجه ثانياً، الأمر الذي يضيف نسيجاً خاصاً للعمارة والمخطط أضفته المدينة على نسيجها التقليدي بدرجات متباينة. (انظر الخارطة)

استعمالات الأرض السكني:

يغطي استعمال الأرض السكني ما نسبته ٤٣٪ من إجمالي المساحة الكلية للمدينة، وبما أن النمط الغالب للسكن هو نمط المساكن الزبيدية التقليدية (صورة ٧، ٨) فإن دوره في تحليل النسيج سيكون كبيراً. يمثل المسكن النواة المعمارية الذي تكرر مخططها، بصيغة أو بأخرى، على وحدات معمارية أخرى، حيث إن شكل قطعة الأرض التي يقوم عليها المسكن هي رباعية الأضلاع تسودها الصفة المستطيلة. أثر هذا الشكل على كثافة البناء وامتداده، وأنماط المسالك التي تقع هذه المساكن على جانبيها.. وتتراوح مساحة المسكن الزبيدي من ١٠٠م٢ - ١٥٠ م٢ أحياناً، مما له علاقة بنظام الملكية والمستوى الاقتصادي للأسرة وعدد الأسر التي تسكن في المسكن. أما تصميم المسكن فإنه يذكر بتصاميم مساكن عربية تظهر في أكثر من بلد عربي حيث يسود المناخ الصحراوي. يمتلك المسكن عادةً مساحة غير مبنية تعرف بالحوش يأخذ موقعاً داخلياً متبايناً في تفاصيله، من مسكن إلى آخر، في متغيرات مساحة

* مقابلة مع المدير التنفيذي للمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بمدينة زبيد ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٢ م.

قطعة الأرض السكنية ونسبة البناء الأصلي الذي يتراوح بين ٣٠ - ٥٠ ٪ من إجمالي قطعة الأرض السكنية.

وجاء عنصر الحوش ليؤدي عدداً من الوظائف، ومنها تعديل بيئة المسكن، وتوفير ساحة مشتركة للقاءات بين أفراد الأسرة أو الأسر التي تسكن المسكن، فضلاً عن استخدامه للنوم ليلاً في فصل الصيف الحار، معوضاً عن السطح في حالة مدن عربية صحراوية أخرى، وفي كل ذلك فإنه يعزز خصوصية الفعاليات الأسرية داخل المسكن.

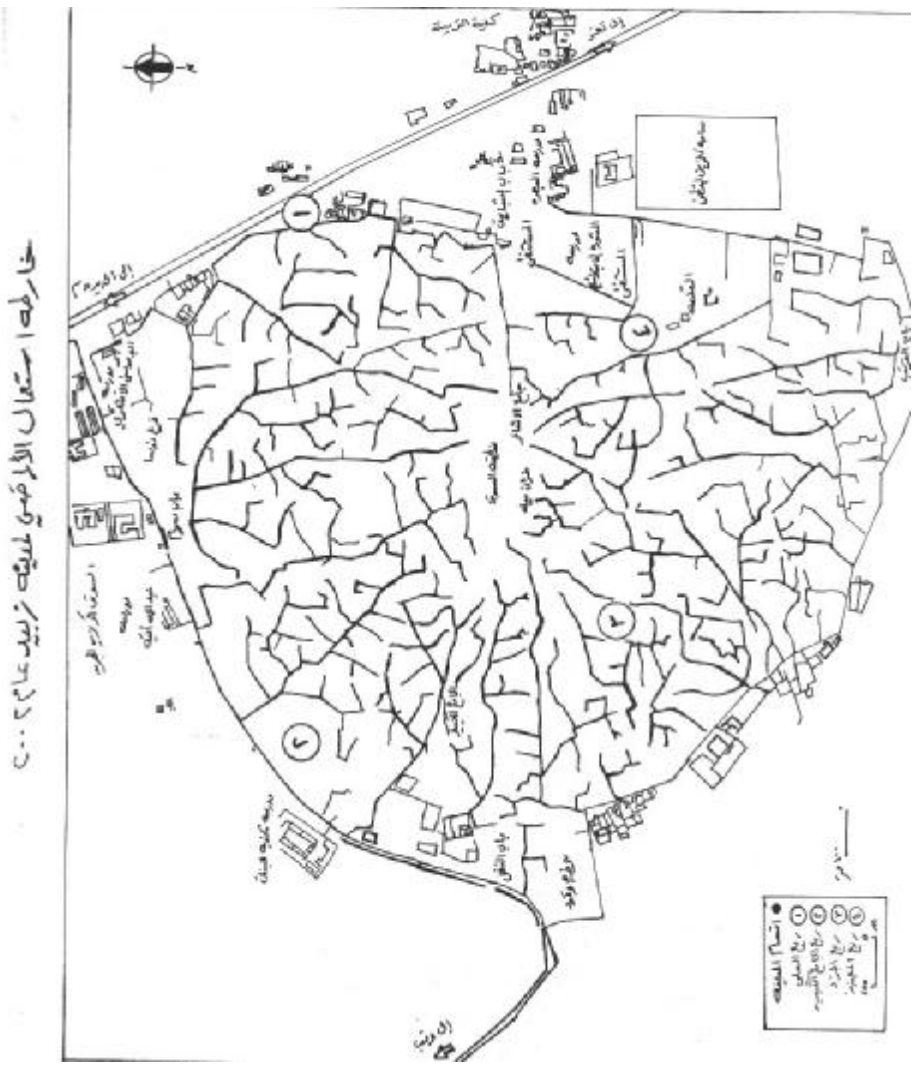
خارطة استعمال الأرض لمدينة زريبة عام ٢٠٠٠

صورة (٧) نمط المسكن الزبيدي التقليدي

صورة (٨) نمط آخر من المسكن الزبيدي التقليدي

يمتلك المسكن الزبيدي مرونة أفقية وعمودية في تصميمه، إذ تبين من المسح الميداني للباحثين أن بعض المساكن التي تنامى عدد الأسر الساكنة فيها المنتمية إلى أبٍ واحد، قد وسع من نسبة المساحة المبينة لتزيد أحياناً على ٦٠ ٪ من إجمالي المساحة السكنية، وفي حالات نادرة تصل إلى ٧٠ ٪ مستهلكة أجزاء من مساحة الحوش. إن المرونة العالية للبناء السكني الزبيدي التقليدي أوجد نموذجاً معمارياً سكنياً مركباً معقداً ضمن القطعة السكنية الواحدة، ليحتوي في حالات على عشرين وحدة سكنية (فرعية). وجد البحث أن أفضل صفه لهذا التركيب السكني، الذي انعكس على نسيج المدينة وأعطاها خصوصيتها من بين المدن اليمنية والعربية، هي الصفة العنقودية، ذلك أن هذا المركب المعقد أقرب ما يكون إلى عنقود العنب. ويغلب على نظام المساكن أن تكون متصلة مع بعضها مما يحول نسيج المدينة التقليدية إلى كتلة كبيرة متماسكة، تتخللها فراغات أنظمة الطرق وفتحات الأحواش.

ومن عناصر هذا النموذج، أن أوجد نمطاً من الممرات ضمنه، يوصل الساكن إلى بيته دون المساس بخصوصية الآخرين. تمثل الممرات الداخلية أوطأ مرتبة في نظام المسالك في المدينة عموماً. أضاف المسكن الزبيدي شبه العنقودي هذا، عنصر أصالة جديد يتمثل في عدم اكتفائه بتحقيق الخصوصية النسبية لكل من المساكن النووية المكونة للمركب السكني* هذه العوامل لم تؤثر سلباً على وحدة الأسرة الكبيرة (العائلة الممتدة) بالرغم من وجود وحدة سكنية (فرعية) للاستفادة من الخدمات العامة (ماء وكهرباء وتلفون وغيرها) مما يمثل إبداعا للإنسان الزبيدي للاستفادة من وحدة المسكن. فقط ذلك أنه حقق خصوصية كلية مطلقة لكل من يسكن في المركب السكني من خلال وجود

* المركب السكني: هو الإطار العام لتداخل وتكافل وخصوصية المسكن الزبيدي وانسجامه لعملية الزحف المعماري للمسكن للعائلة الواحدة.

تطوير مدخل غير منتظم الشكل، لا يحقق الناظر إليه أو من خلاله أي اختراق للخصوصية، وفي الوقت ذاته يغلق بباب رئيسي يمثل المرتبة الأولى. تعزز الخصوصية للأسرة الزبيدية بنظام خاص لمواقع الأبواب التي لا تتقابل فيها، بغض النظر عن كون الباب في وسط المسكن أو على أحد جانبيه، ضماناً لمزيد من الخصوصية. تتعزز هذه الإمكانية الدفاعية إذا ما علم بأن لكل مركب سكني بئراً، أو منظومة من الآبار، توفر الكفاية من المياه. إن هذه المنظومة السكنية بحاجة إلى دراسة خاصة للكشف عن عناصر أصالته، تجدر الإشارة هنا إلى سيادة نمط الطابق الواحد في الوحدات السكنية وفي حالات طابق ونصف أو طابقين، مما انعكس على نسيج المدينة.

ويمكن تفسير ظاهرة المركب السكني التي تنفرد بها مدينة زبيد ومجتمعها بأنها تمارس نوعاً من الانشطار العائلي ضمن المسكن الواحد، وذلك بإقامة عدد من المساكن ضمن المسكن الأصلي، بعدد من الأسر المنشطرة التي تتمثل في الأولاد المتزوجين، الأمر الذي رفع من كثافة العمارة في المدينة. أن تكامل عناصر المركب السكني، وهذا يذكر بالمركب السكني في مدينة دمشق القديمة، أو بغداد التقليدية، أو مدن أعالي الفرات، أو مدن الصحراء الغربية في العراق وسوريا والأردن والسعودية، مع خصوصية كل من هذه النماذج.

والوحدات السكنية المتجاورة تكون الحارة، وذلك ان الحارة تتكون في مدينة زبيد بتكامل مجموعة من المركبات السكنية وبتكامل عدد من الحارات يتكون الحي الزبيدي، وبتكامل الأحياء تتكون المدينة. ومن أجل أداء هذه المدينة لأدوارها امتلكت تراتباً لأنظمة المسالك، عضوية الصفة، شأن مدينة زبيد في ذلك، شأن أية مدينة عربية إسلامية تقليدية. حيث تتراتب المسالك من المسلك المغلق داخل المركب السكني الواحد، إلى المسلك المغلق، ضمن

أجزاء الحارة الواحدة، إلى المسلك في المرتبة الأعلى على مستوى الحي، وصولاً إلى المسلك الرئيسي على مستوى مدينة زبيد وغيرها من المدن العربية والإسلامية، وفي ذلك يتدرج معدل عرض المسالك من ١- ١٢م (صورة ٩، ١٠، ١١، ١٢)

تجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة عدم انتظام معدل عرض المسلك من جزء إلى آخر فيه يتراوح بين اثنين وأربعة أمتار ويتكامل مع نظام المسالك نظام آخر هو نظام الساحات وهي ذات مساحات متباينة، والتي تتسع عادةً عند الجوامع الكبيرة، ضمن الحارات، وتصل إلى مداها عند مداخل المدينة مما له أثر على نسيج المدينة.

تنظم منظومة المسالك هذه، استعمالات الأرض السكنية وغير السكنية - مما سيتم استعراضها - وبذلك تقدم زبيد نموذجاً فريداً لتفاعل - وتكامل - العمارة بالمخطط، مقدمةً نسيجاً خاصاً بها. ولوحظ في مدينة زبيد أن المسالك الرئيسة هي التي تحدد اتجاهاتها أبواب المدينة الأربعة، والتي تمتد منها نحو مركز المدينة، حيث جامع الأشاعر. ومن الملفت للنظر أن ظاهرة تقابل أبواب المدينة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، قد أعطت للمسالك الرئيسية صفة محورية عموماً. تصب في كل محور من هذه المحاور مسالك من مرتبة أقل، أو تتفرع منها مسالك بالمستوى نفسه. وظهر أيضاً أن المحاور الرئيسية وخاصةً الممتدة من باب النخل وباب القرتب، يحمل صفة مزدوجة، كونه مسلكاً من المرتبة الأولى، وسوقاً هو الآخر من المرتبة الأولى.

صورة (٩) أحد المسالك المغلقة في المدينة

صورة (١٠) مسلك آخر مسقوف في المدينة التقليدية

صورة (١١) مسلك وأمامه ساحة

صورة (١٢) مسلك آخر عضوي

استعمالات الأرض التجارية:

يتمثل استعمال الأرض التجاري في مدينة زبيد بتجارة المفرد بالدرجة الرئيسية، وقليلاً بتجارة الجملة، وفي الحالتين يكون إما أساسياً، يوفر دخلاً للمدينة من خارجها، حيث تجهز أسواق المدينة المناطق الريفية المحيطة، بمنتجات وسلع غذائية مختلفة وسلع أخرى، فضلاً عن منتجات الصناعات الحرفية التي ما زالت موجودة، ومنها النسيج اليدوي والزخرفة وصناعة الخزف وغيرها. صورة ١٣، ١٤)

ويتوزع استعمال الأرض التجاري على ثلاثة أنماط رئيسية:

النمط الأول: موزع على ثلاثة محاور، الأول هو الشريطي على جانبي المسالك الرئيسية بين باب النخل وباب قرتب، وان كان قد انكمش. أما المحور الثاني الذي يتقاطع مع جامع الأشاعر فهو يعد جزءاً من المحور الممتد بين محوري باب شبارق وباب سهام. وضمن هذا النمط المحور الثالث، وهو امتدادات شريطية تنتظم على جانبي المسالك الفرعية المتفرعة من هذين المحورين وبأبعاد محدودة.

أما **النمط الثاني**: ويتمثل بالدكاكين المتفرقة (المبعثرة) بطريقة غير مخططة، منتشرة في الحارات السكنية، وفي أغلب الحالات خارجة من الوحدات السكنية، مقارنة مع النمط الأول الذي يظهر فيه أشرطة الدكاكين بوحدات معمارية خاصة بها.

ويأتي **النمط الثالث** ليكمل النمطين السابقين، والذي جاء انسجاماً مع تطلع المدينة خارج الأسوار، وبما يعزز الدور الإقليمي للمدينة، متمثلاً بالسوق المركزي خارج باب سهام، وبعض التجمعات التجارية في الجزء الشمالي الغربي، وفي الجزء الشرقي على امتداد طريق تعز - الحديدة. وفي البنية التجارية للمدينة، يمكن ملاحظة مركز تجاري للمدينة محتلاً موقعاً جغرافياً

متوسطاً منها، حيث مسجد الأشاعر، يلي ذلك مركز ثان و متنامٍ شمال المدينة، تدل المؤشرات على أنه سيتفوق على المركز التجاري التقليدي للمدينة.

تبلغ معدل مساحة المحل التجاري من ٦ - ٢٠م٢ عموماً، ويغلب على المحلات التجارية أن تكون متوجهة لتلبية احتياجات السكان المحلية بدرجة أساسية، والمترددين على أسواق المدينة من سكان إقليمها المباشر.

ومن اللافت للنظر، أن المساحة المشغولة باستعمالات الأرض التجارية في المدينة القديمة تشغل مساحة ربما تعادل مساحة الأسواق الحديثة التي ظهرت خارج السور وفي كلتا الحالتين لا تزيد المساحة عن ١,٥٪ من إجمالي مساحة المدينة.

صورة (١٣) صناعة النسيج اليدوي في مدينة زبيد

صورة (١٤) الزخرفة المعمارية في إحدى المساكن الزبيدية التقليدية

استعمالات الأرض الأخرى:

الاستعمال الصناعي التقليدي والحديث، فالتقليدي هو عبارة عن الصباغة والتي انتعشت في الوقت الحالي، وكذلك الحياكة والتطريز وصناعة الحلويات، أما الصناعة الحديثة فتتمثل بمصنع الثلج ومحلج القطن الحديث ومصنع أعلاف للدواجن. وتمثل الفعاليات الصناعية في مدينة زبيد فعاليات تدخل في الأساس الاقتصادي للمدينة وتؤثر بشكل مباشر على حركة السكان داخلها كما هو في مدينة تعز [٢١].

أما الوظيفة الدفاعية، فقد تلاشت لأن الدفاع أصبح مسئولية الدولة التي تجاوزت الدور الدفاعي للقلعة والأبراج والأسوار، والتي تمثل شواخص تراثية تؤشر امتداد المدينة وقت ذاك، وان هذه الشواخص تمثل رصيداً سياحياً ثقافياً بدأ يتنامى في السنوات الأخيرة.

وهكذا امتلكت المدينة في المرحلة المعاصرة، نمطين متكاملين من الخطة، الأول داخل الأسوار عربية عضوية بتراتب واضح لمسالكها ومساحاتها،

تنسجم وتقنيات النقل الذي كان سائداً في ذلك الحين، وتعزز تكامل أجزاء المدينة.

يُكمل هذه الخطة خطة ثانية، هي أنماط الشوارع الشريطية وشبه الحلقية، التي جاءت معززة للدور الإقليمي للمدينة ومحفّزةَ لنموها خارج أسوارها، وفي مقدمة ذلك طريق تعز - الحديدة، وطريق من المدينة، وطرق أخرى خاصةً في الجزء الشمالي الغربي والشرقي والجنوب الشرقي من المدينة، تمثله أبواب المدينة، وهي منافذ تساعد على التكامل بين النظامين، ليتكون المخطط العام للمدينة التي كانت من بين المدن العربية المحظوظة التي لم يجرؤ إنسان على اختراق جسمها الرقيق بشوارع قسرية تمزق جسمها ونسيجها.

الفن المعماري للمدينة

إن من يتكلم عن العمارة في مدينة زبيد، سوف يكون أسيراً بالضرورة لمتابعة عماراتها الثقافية والدينية والسكنية، والتي تم التطرق إلى الجانب السكني منها، الذي يتفاعل ويتكامل مع العمارة الثقافية والدينية المتمثلة بـ ٨٧ جامعاً ومسجداً ورباطاً ومدرسةً منها ٦٠ جامعاً، ٢٧ مدرسةً[٢٢]. وبقدر تعلق موضوع العمارة بموضوع البحث فإنها توزعت على ثلاثة أنماط:

النمط الأول: المركزي حيث ارتبط نشوء الجوامع بنشوء المدينة، وأبرز مثال على ذلك، جامع الأشاعر والجامع الكبير، وتكون المدينة في ذلك، مثل المدن العربية والإسلامية التقليدية الأخرى.

النمط الثاني: هو المواقع الطرفية (الخارجية)، سواء داخل السور أو خارجه، وتبين من المسح الميداني أن لهذه المساجد دوراً أقل مما كانت عليه في المرحلة السابقة، ولا يتوفر للبحث حالياً ما يفسر هذه المواقع المتطرفة.

النمط الثالث: وهو الأكثر انتشارا، يتمثل بالمساجد من مرتبة أقل، موزعة على الحارات والأحياء داخل المدينة مما يعكس ظاهرة توجه الأثرياء من الأتقياء

لبناء هذه المساجد، التي لها دور وظيفي يزيد من تماسك سكان المناطق التي توجد فيها.

أما عمارة المدارس فهناك نمطان، الأول: هو المدارس التقليدية البالغة ٢٦ مدرسة تأخذ نمط البناء التقليدي، مقارنة مع النمط الحديث المتمثل بالمدارس العصرية بمراحلها المختلفة، والتي يبلغ عددها ٧ مدارس (أربعة أساسي وثلاثة ثانوي للطلاب والطالبات) تتوزع على أطراف المدينة بعمارة حديثة تتباين في درجة انسجامها مع العمارة التقليدية. ومن ضمن المؤسسات التعليمية كلية التربية على طريق الحديدة - تعز التي ستؤدي إلى جذب استعمالات أرض أخرى بإتجاهاتها.

النسيج المعماري للمدينة:

يتكون نسيجها المزدوج المعبر عن التطور من النمط التقليدي داخل الأسوار، المتماسك الكثيف، والنمط المعاصر، الذي يتطاول في الحجم والارتفاع عن ما عليه في النمط الأول، ويتوزع بطريقة مبعثرة خارج أسوار المدينة. وتتكون المدينة من أربع قطاعات هي الجزء والمجنبذ والجامع الكبير والعلي وكل قطاع يتكون من مجموعة حارات.

يأتي نسيج المدينة هذا بثلاث درجات للكثافة المعمارية: الأول عالي الكثافة في قلب الجزء التقليدي، والثاني أقل كثافة في أطرافها داخل السور، والثالث الأقل كثافة في الأجزاء خارج السور. ومن ناحية درجة نعومة (رقة) النسيج المعماري فإن درجة النعومة تزداد كلما اتجهنا نحو مركز المدينة، وبالعكس تقل درجة النعومة للنسيج المعماري كلما اتجهنا نحو الأطراف، مما يعكس معدل مساحات قطع الأراضي وأنماط العمارة هذا أفقياً، أما رأسياً فبينما يسود معدل الارتفاع بطابق واحد في الجزء التقليدي، وفي حالات طابقين، ولا يعلو في ذلك على قباب المساجد، وهناك مبانٍ تظهر التطاول في الارتفاع

لتصل إلى عدة طوابق في موقعين رئيسيين، الأول سكني داخل السور، حيث هدمت بعض المساكن التقليدية لتقوم محلها مساكن متعددة الطوابق، هذا قبل صدور التشريعات بالمنع، الذي صدر مؤخراً من منظمة اليونسكو عام ١٩٩٣م التي تعتبر مدينة زبيد التاريخية تراثاً ثقافياً - إنسانيا عالمياً[٢٣].

والثاني خارج الأسوار، مما يؤشر بداية لنطاق متعال سيطوق المدينة إن استمر. وفي نسيج المدينة هذا تبرز ظاهرة نطاق حافة تحيط بالمدينة، محاذية لسورها، أو لمواقع امتداده الذي يمثل خط تثبيت، تنتظم على جانبيه، وخاصةً الجانب الخارجي. استعمالات أرض غير سكنية عموما ممثلة بمدارس وجوامع وأسواق وأبنية عامة ومقابر مع سكن محدود.

ومن الملاحظة أن وجود فراغات داخل خط التثبيت (خط التنظيم) الذي هو خط السور، ربما ستملأ باستعمالات أرض سكنية، وفق مؤشرات إعادة تنظيم المدينة بعد أن تحولت إلى مدينة ضمن التراث الإنساني العالمي. (صورة ١٥، ١٦)

صورة (١٥) نموذج لمسكن تقليدي على المارة بشبابيك تعلو المتحرك ومساحة واسعة عامة تدل على تداعى مساكن متعددة

صورة (١٦) مبنى تراثي يعود إلى المرحلة الأولى وهو
ضمن مركب القلعة ويقع ضمن نطاق الحافة

التوجهات المستقبلية لمدينة زبيد

تدل المؤشرات على توجهات معينة تتجه نحوها المدينة في المستقبل المنظور، في ضوء تنامي دورها الإداري والوظيفي والسياحي والثقافي، مما يدعو إلى ضرورة وضع مخطط أساسي جديد لها Master plan يتصف بالشمولية والعملية والمرونة وبرمجة التنفيذ بضمان تشريعي مالي متناغم مع خطط الحفاظ والإحياء لمدينة زبيد.

تتمثل أهم هذه التوجهات فيما يلي:

المدينة التقليدية:

تتوجه أو ينبغي أن تتوجه المدينة نحو التطور بما يضمن ملء الفراغات داخل سورها وبما يزيد من تكامل أجزائها.

زيادة الرصيد السكني، من خلال إعادة إعمار المساكن المهدمة أو بناء الجديد منها، وبما ينسجم مع تقاليد ومواد وطراز العمارة السكنية الزبيدية التقليدية.

اتخاذ إجراءات تخطيطية معمارية لتفعيل أداء الأسواق والمساجد والمدارس لمهامها.

الحفاظ على خط الارتفاع لنسيج المدينة التقليدية.

توفير الخدمات التحتية (تبليط المسالك ومد شبكة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والكهرباء والهاتف) وهو ما سوف يتم ضمن برامج حماية المدينة التي تقوم به منظمة اليونسكو في مسار اعتماد مدينة زبيد تراثاً إنسانياً.

نطاق الحافة: (Fringe Belt)

تتنامى استعمالات الأرض غير السكنية على امتداد خط السور، وخاصة خارجه لأغراض تجارية وصناعية غير ملوثة وثقافية وإدارية وترفيهية... إلخ بما يعزز الدور الوظيفي الإقليمي للمدينة.

التوسع الحديث للمدينة:

١- استمرار التوسع مع امتداد الشوارع والطرق السريعة، وخاصةً تجاه الشرق على امتداد طريق تعز - الحديدة. وسيكون هذا التوسع سكنياً من نمط جديد، يحاول محاكاة النمط التقليدي للعمارة السكنية، مع استعمالات أخرى رسمية وصناعية وتجارية وخدمية للقطاع الخاص.

٢- تنامي أنظمة الطرق والشوارع الحديثة انسجاماً مع تقنيات النقل الحديث.

٣- تكامل العمارة على جانبي الشوارع والطرق الجديدة بفعل التجاذب الوظيفي، مما سيعزز الدور الوظيفي للمدينة.

الخدمات:

سيتواصل توفير الخدمات المجتمعية (تربوية وتعليمية وصحية وترفيهية وثقافية) مما سيحسن من بيئة المدينة ويرفع من كفاءة أدائها.

الحفاظ المعماري:

البحث يؤكد على أهمية جعل عملية الحفاظ على مدينة زبيد وخططها جزءاً من عملية أشمل هي عملية التجديد الحضري بعناصره الثلاثة، الحفاظ وإعادة التأهيل والتطوير، وفق معايير تضمن الحفاظ على الكل مع تواصل عناصر الأصالة في مكونات النسيج المعماري.

قائمة الهوامش والمصادر

١. عبد الرحمن بن علي الديبع، بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، ص ٣٤ - ٣٥، الطبعة الأولى، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩.

٢. المصدر نفسه ص ٣٥.

٣. عبد الرحمن بن علي الديبع، الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق د. يوسف شُلحُد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص ١٢- ١٣.

٤. عبد الرحمن عبدالواحد شجاع، اليمن في عيون الرحالة، بيروت، ١٩٩٣، ص٤٠.

٥. عبد الرحمن بن علي الديبع، الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، مصدر سابق، ص٤٩.

٦. عبد الرحمن عبدالواحد شجاع، اليمن في عيون الرحالة، مصدر سابق، ١٣٦- ١٣٧.

٧. المصدر نفسه، ص ١٤٠.

٨. عبد الرحمن بن علي الديبع، بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد، ص١٣٠.

٩. عبد الرحمن عبدالواحد شجاع، اليمن في عيون الرحالة، مصدر سابق، ص١٤٣- ١٤٦

١٠. المصدر نفسه، ص ١٤٧.

١١. عبد الرحمن بن عبدالله الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية بصنعاء، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ٢٠٠٠، ص ١٤٧- ١٤٨.

١٢. عبد الرحمن بن علي الديبع، بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد، ص١٥١، ١٥٥، ١٥٦

١٣. عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، مصدر سابق، ص ١٤٩.

١٤. عبد الرحمن بن علي الديبع، بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد، مصدر سابق، ص ٧٦- ١٠٠.

١٥. المصدر نفسه، ص١٥٣.

١٦. محمد بن علي الأكوع الحوالي، المفيد في أخبار صنعاء وزبيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها، ط٢، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٤.

١٧. المصدر نفسه، ص٤٠.

١٨. محمد كريم إبراهيم، التواريخ المحلية لمدينة زبيد في اليمن دراسة في مناهجها ومصادرها وأسس تأليفها، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، العدد ٩٠، ١٩٨٦، ص ٨، ٩.

١٩. المصدر نفسه، ص٦٦.

٢٠. المصدر نفسه، ص٥٥.

٢١. عبد الحكيم ناصر العشاوي، المنطقة التجارية المركزية في مدينة تعز، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٩٢، ص١٢٢.

٢٢. عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي، زبيد مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، مصدر سابق، ص ٤٧ - ٢١١.

٢٣. ج ي، التقرير الوطني حول المستوطنات البشرية، المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اسطنبول، مؤتمر القمة المعني بالمدن، يونيو ١٩٩٦، ص ٨٨.

٢٤. دراسة ميدانية للباحثان ٢٥ - ٢٠٠٦/٣/٢٦م